



المدونة الكبرى أصلها ونشأتها

باسو عبد العزيز: طالب دكتوراه
كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر 1

يعدّ كتاب المدونة الكبرى من ثاني أمّهات المصادر بعد كتاب الموطأ، إذ تعتبر الأصل الثاني في الفقه المالكي، وعلماء المالكية يتلقون ما جاء فيها بالقبول، وهي أصدق رواية وأعلى درجة من حيث سماعها وروايتها، وعليها الاعتماد في الفتوى عند علماء المغرب العربي، وليس في المذهب المالكي كتاب نال من الاهتمام والتقدير ما نالته مدونة الإمام مالك -أو المدونة برواية سحنون- سواء على السنة المتقدمين أو المتأخرين، لأنها ضمت بين دفتيها فقه أربعة مجتهدين أسسوا عليها قواعد المذهب وهم: مالك (ت179هـ) وسحنون (ت240هـ) وابن القاسم (191هـ) وأسد ابن الفراث (ت213هـ).

1- معنى المدونة

لم يختلف الناس في اسم كتاب المدونة وأتته علم للكتاب المعروف في الفقه المالكي، فطابعها هو الطابع المالكي، إذ هي جمع لأراء مالك وأتباعه في مسائل الفقه¹، وهو منقول عن اسم مفعول دوّن، تقول دوّنت الكتب تدوينا، إذ جمعتها، جمعها أسد بن الفرات ثم سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم ممّا سمعه عن الإمام مالك بن أنس رضي الله عنهم أجمعين، فإذا أطلق اسم الكتاب في الفقه انصرف الذهن إلى المدونة كما هو الشأن عند إطلاق كلمة الكتاب عند الأصوليين على القرآن الكريم، وإطلاقه على كتاب سيبويه عند النحاة، وإطلاقه على كتاب إقليدس عند أهل الحساب.

كما يطلق عليها اسم المختلطة نظرا إلى اختلاط مواضيعها ومسائلها قبل أن يهدّبها ويرتّبها الإمام سحنون، قال الشيرازي: واقتصر الناس على التّفقه في كتب سحنون، ونظر سحنون فيها نظراً آخر فهدّبها وبوّبها ودوّنها وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك، ما اختار ذكره، ونقل أبوابها بالحديث والآثار إلّا كتب منها مفرقة بقيت على أصل

اختلاطها في السماع، فهذه هي كتب سحنون المدونة والمختلطة وهي أصل المذهب، المرجح روايتها على غيرها عند المغاربة وإياها اختصر مختصروهم، وشرح شارحوهم، وبها مناظرتهم ومذكراتهم.²

فإلخاصة أن المدونة مجموعة من المسائل الفقهية مدونة، وتسمى المختلطة بالنظر إلى اختلاط مسائلها في الأصل وعدم تبويبها.

2- نسبة الكتاب إلى مؤلفيه

أ- نسبتها إلى الإمام مالك: تنسب المدونة إلى الإمام مالك باعتبار أن معظم العلم الذي احتوته بين دفتيها منسوب إلى الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، إذ أن أصلها هو عن سماع عبد الرحمن بن القاسم عن الإمام مالك، وهذه هي السمة الغالبة عليها، إذ تسمى المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس وهي عبارة عن أجوبة سئل عنها عبد الرحمن بن القاسم فأجاب عنها مما سمعه عن شيخه الإمام مالك، وكان إذا لم يجد في المسألة سماعاً منه يجيب بالقياس والرأي على أصول مالك، بالإضافة إلى ما ألحقه بها سحنون، مما اختاره من أقوال كبار أصحاب مالك وتلاميذه نقلاً من سماعاتهم عنه كأشهب وابن وهب، وابن عبد الحكم وغيرهم، وكل واحد منهم كان يجيب سحنوناً إذا سألته عن مسألة بما سمعه عن مالك، ولهذا فإن المدونة الكبرى قد جمعت معظم علم مالك.³

ب- نسبتها إلى عبد الرحمن بن القاسم: وعندما تنسب المدونة إلى ابن القاسم فباعتبار أنها اشتملت على سماعه من شيخه مالك بن أنس في المسائل التي كان قد سمع إجابات مالك عنها، إلى جانب المسائل التي أجاب فيها برأيه بالقياس أو بالتخريج على أصول مالك وإن خالفت قول مالك، فهي إذا بعض سماع ابن القاسم عن مالك مع آرائه الفقهية، ولما لم يكن قد رتبها حسب أبواب الفقه ومواضيعه، سميت مختلطة ابن القاسم.⁴

قال ابن خلكان عند ترجمته لابن القاسم: وانتفع به أصحاب مالك بعد موت مالك وهو صاحب المدونة في مذهبهم، وهي من أجل كتبهم أخذها سحنون.⁵

ج- نسبتها إلى أسد بن الفرات: تنسب المدونة إلى أسد بن الفرات وذلك لسماعه من عبد الرحمن بن القاسم بعد رحلته إلى العراق، وطلبه للعلم بمصر، قال أبو إسحاق الشيرازي: لما قدم أسد مصر أتى إلى ابن وهب فقال: هذه كتب أبي حنيفة، وسأله أن يجيب فيها على مذهب مالك فتورع ابن وهب وأبى، فذهب إلى ابن القاسم فأجابه إلى ما طلب، فأجاب فيما حفظ عن مالك بقوله وفيما شك قال: أخال وأحسب وأظن، ومنها قال فيه: سمعته يقول

في مسألة كذا، كذا، ومسألتك مثله، ومنه قال فيه باجتهاده على أصل قول مالك، وتسمى تلك الكتب "الأسدية"⁶.

ويقول أسد عن نفسه: ولما أردت الخروج إلى إفريقية دفع إليّ ابن القاسم سماعه من مالك، وقال لي: ربما أجبتك وأنا على شغل، ولكن انظر في هذا الكتاب، فما خالفه مما أجبتك فيه فأسقطه، ورغب إلى أهل مصر في هذه الكتب فكتبها مني، قال: وهي الكتب المدونة، وأنا دونتها، وأخذ الناس عن ابن القاسم تلك الكتب.⁷

د- نسبتها إلى الإمام سحنون: عندما تتسبب المدونة إلى سحنون فتتسبب إليه باعتبار أنّه أخذها من أسد بن الفرات ثمّ ذهب بها إلى ابن القاسم، وعرضها عليه، جاء في ترتيب المدارك: ثمّ ارتحل سحنون بالأسدية -المدونة- إلى ابن القاسم فعرضها عليه، فقال له ابن القاسم: فيها شيء لا بدّ من تغييره، وأجاب عمّا كان يشكّ فيه، واستدرك منها أشياء كثيرة، لأنّه كان أملاها على أسد من حفظه.⁸

وقال ابن الحارث: رحل سحنون إلى ابن القاسم وقد تفقّه في علم مالك فكاشف ابن القاسم عن هذه الكتب مكاشفة فقيه يفهم، فهدّتها مع سحنون.⁹

وجاء في معالم الإيمان: وكان سحنون ومحمّد بن رشيد يكتبانها، فلما سمع أسد بذلك شحّ على الكتاب ولم يعطها لأحد، قال سليمان: قال محمّد ابن سحنون: فبقى على سحنون منها كتاب القسم، فأتى رجل من الجزيرة إلى أسد فسأله في كتاب القسم فأبى أن يعطيه إياه، حتّى أنّه حلف أنّه لا يعطيه لسحنون، فلما صار الكتاب إلى الرجل أتى به إلى سحنون وقال: خذ يا أبا سعيد فما أعطيته حتّى حلفت وأنا أكفر عن يميني، فكمّلت الأسدية عند سحنون.¹⁰

3- أصل المدونة يقول ابن خلكان: وكان أول من شرع في تصنيف المدونة أسد بن الفرات الفقيه المالكي بعد رجوعه من العراق، وأصلها أسئلة سئل عنها ابن القاسم فأجابه عنها، وجاء بها أسد إلى القيروان وكتبها عنه سحنون، وكانت تسمّى الأسدية ثمّ رحل بها سحنون إلى ابن القاسم في سنة ثمان وثمانين ومائة فعرضها عليه وأصلح فيها مسائل، ورجع بها على القيروان في سنة إحدى وتسعين ومائة، وهي في التأليف على ما جمعه أسد بن الفرات أوّلاً غير مرتّبة المسائل ولا مرّسّمه التراجم، فرتب سحنون أكثرها، وبوّبه على ترتيب التصانيف واحتجّ لبعض مسائلها بالأثار من روايته في موطن ابن وهب وغيره، وبقيت منه بقية لم يتمّم فيها سحنون هذا العمل المذكور.¹¹

وهكذا فأصل المدونة إذن هي الأسدية، ثم إن سحنون لما قدم بها إلى القيروان هذبها ورتبها وروّبها، وأضاف إليها عن سماعه لكبار أصحاب مالك ما اختار ذكره، وذيل أبوابه بالحديث والآثار، إلّا قليلا منها بقي على أصل اختلاطه فهي تسمى المختلطة بعد أن هذبها ورتبها ونسّقها سحنون بن سعيد¹².

4- تشبّث الناس بالمدونة وهجرهم الأسدية :

لما ورد سحنون عن ابن القاسم بعدما أخذ الأسدية عن أسد بن الفرات سأله ابن القاسم عن أسد فأخبره بما انتشر من علمه في الآفاق، فسّر بذلك، ثمّ سأله، وأحلّه ابن القاسم عن نفسه بمحل، وقال له سحنون: أريد أن أسمع منك كتب أسد فاستخار الله، وسمعها عليه، وأسقط منها ما كان يشكّ فيه من قول مالك، وأجابه فيه على رأيه وكتب إلى أسد أن عارض كتبك بكتب سحنون، فأني رجعت عن أشياء مما رويتها عني، فغضب أسد، وقال: قل لابن القاسم: أنا صيرتك ابن القاسم ارجع عما اتفقنا عليه إلى ما رجعت أنت الآن عنه، فترك أسدا سماعها... وذكر أن أسدا همّ بإصلاحها فردّه عن ذلك بعض أصحابه، وقال له: تضع قدرك! تصلح كتبك من كتبه وأنت سمعتها قبله، فترك ذلك، فذكر أن ذلك بلغ ابن القاسم فقال: اللهم لا تبارك في الأسدية¹³.

قال الشيرازي: فهي مرفوضة إلى اليوم، واقتصر الناس على التّفقة في كتب سحنون، ونسيت الأسدية فلا ذكر لها الآن¹⁴.

وقال المالكي: ونشر سحنون مدوّنته، وسمعها عليه أهل المغرب وانتشر ذكرها في الآفاق، وعوّل الناس عليها، وأعرضوا عن الأسدية، وغلب عليها اسم سحنون¹⁵.

5- منهج المدونة

بما أنّ الإمام سحنون هو الذي دوّنها ورتبها وأضاف إليها إضافات، أقتصر هنا الحديث عن منهج سحنون في المدونة ويمكن تناول منهجها من ثلاث زوايا :

الأول: من حيث الترتيب: يذكر المؤلفون الذين تكلموا عن جهود سحنون رحمه الله في تدوينها لأنّه رتب بعضها وتوفي قبل أن يرتب بقيتها، فكان ما رتبّه يسمى بالمدونة، وما لم يرتبه يسمى المختلطة، ولكنهم لا يبيّنون ما رتب منها ممّا لم يرتب، ولذلك ربما تجدهم أحيانا يسمونها المختلطة تغليبا لجانب الاختلاط والواقع أنّ المدونة الموجودة الآن في متناول الناس مرتبة كما يلي: فبدأت بمسائل العبادات، بدءاً بكتاب الطهارة، فالصلاة، فالصوم، فالزكاة فالحج، فالجهاد، فأحكام الأطعمة، وما يدخل فيها، فالإيمان

والنذور، فأحكام الطلاق، فالنكاح، فمسائل العتق، فأحكام المواريث ثم تبت بعد ذلك بأحكام المعاملات كالبيوع وما يلحق بها، والجعل والإجارة، ثم تلت بمسائل الأفضية والشهادات، ثم ختمت بالحدود والجنايات، بعد أن تحدثت عن بعض الأبواب التي تتعلق بالمعاملات، ولكنها يمكن أن تدخل تحت القضاء، لأنها من أعماله، كأحكام المديان والتفليس، والشفعة، ووثائق الديون، كالرهن والحوالة ونحو ذلك¹⁶.

والملاحظ فيها أن الترتيب داخل الأبواب هو السمة الغالبة، وإن حدث اختلاط في بعض المباحث أحياناً، ولعل هذا هو الترتيب الذي قام به سحنون رحمه الله.

الثاني: منهجها من حيث الاستدلال: لقد اهتم سحنون -رحمة الله- بالاستدلال كثيراً في مدونته، ولكنه أتبع فيه طريقة خاصة، وهي أنه بعد ما يذكر المسائل المتعلقة بالبواب يذيلها بالآيات والأحاديث والآثار التي تنبني عليها تلك المسائل إلا كتب منها مفرقة بقيت على أصل اختلاطها في السماع¹⁷.

الثالث: منهجها من حيث الاستيعاب: لقد استوعب سحنون في مدونته مسائل الأسدية، وزاد عليها من آراء كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره¹⁸.

وأخرج لمسائلها بالآثار عن روايته لموطأ ابن وهب، وأضاف إليه الكثير من إجهاداته هو وآرائه، وقد حوت المدونة ستة وثلاثين ألف مسألة في الفقه وأقبل عليها الفقهاء بالشرح والاختصار¹⁹.

6- مكانة المدونة بين الدوايين وثناء العلماء عليها

لقد نالت المدونة أعظم مكان في المذهب بعد الموطأ، ويعتبرها كثير من العلماء هي الأصل الثاني بعد الموطأ، وتعتبر المدونة أصل المذهب المالكي وعمدته، وأصح كتب الفروع فيه، وإذا أطلق لفظ الكتاب في الفقه المالكي انصرف إليها كما ينصرف لفظ الكتاب عند النحويين إلى سيبويه وعند الحنفية إلى كتاب القدوري.

يقول الخطّاب رحمه الله: والمدونة أشرف ما ألف في الفقه من الدوايين وهي أصل المذهب وعمدته²⁰. قال سحنون: عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح، وكان يقول: إنما المدونة من العلم بمنزلة أم القرآن من القرآن، تجزئ في الصلاة عن غيرها، ولا تجزئ غيرها عنها، أفرغ الرجال فيها عقولهم وشرحوها، وبيّنوها، فما اعتكف أحد على المدونة ودرستها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده، وما عداها أحد إلى غيرها إلا عرف ذلك فيه، ولو عاش عبد الرحمن أبداً، ما رأيتموني أبداً²¹.

يقول ابن رشد رحمه الله : ورحل سحنون أيضا إلى ابن القاسم فكان ممّا قرأ عليه مسائل المدونة والمختلطة ودونها فحصلت أصل علم المالكيين، وهي مقدّمة على غيرها من الدوايين بعد موطأ مالك - رحمه الله - ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة²².

وإنّما حظيت المدونة بهذه المكانة بسبب أنّه تداولها أفكار أربعة من المجتهدين تضمّنت أقوالهم ورواياتهم، نقل أبو الحسن عن ابن يونس قال: يروى ما بعد كتاب الله، وبعده مدونة سحنون، وذلك أنّه تداولها أفكار أربعة من المجتهدين مالك وابن القاسم وأسد وسحنون²³.

وجاء في فتاوى عليش: عن أبي محمد صالح إنّما يفتي بقول مالك في الموطأ، فإن لم يجد في النازلة فيبقوله في المدونة، فإن لم يجده فيقول ابن القاسم فيها، وإلاّ فيبقوله في غيرها، وإلاّ فيقول الغير في المدونة، وإلاّ فأقاول أهل المذهب²⁴.

وذكر الشيخ أبو زهرة - رحمه الله - أنّ المدونة تعتبر الأصل الثاني للفقه المالكي بعد الموطأ، وأنّه لوحظ في تدوينها أمران جديران بالاعتبار والوزن لأنّهما يكشفان على ابتداء تلاقي طرق الدراسات الفقهية المختلفة، وعلى مقدار انتفاع كلّ إقليم بفقه الآخر، وعلى حرية التلاميذ الأولين للأئمة في اختيارهم.

أحد الأمرين: أن المدونة إنّما كتبت محاكاة للمسائل التي اشتملت عليها كتب محمد الشيباني في الفقه العراقي، فإنّ أسدا عندما اطّلع على كتب العراقيين أراد أن يستخرج أجوبة مسائلها من الفقه المالكي، وإذا كان للفقه العراقي أخصّ ما امتاز به كثرة التفرّيع، والفرص أي تقدير مسائل غير واقعية، والفقه المالكي يقتصر على النوازل ولا يفتي في غيرها، فإنّه ممّا لا شكّ فيه قد استفاد الفقه المالكي في عصره الأوّل أكبر فائدة بتلك المحاولة الناجحة التي قام بها أسد إذ أنه فتق الفقه المالكي ووسّعه.

الأمر الثاني: أنّ المدونة تشتمل آراء مالك المروية، وآراء أصحابه، وتخريج ابن القاسم على أصول مالك، فهي في الواقع قد سنّت سبيل الفقه المقارن بموازنة آراء مالك بآراء أصحابه، وهي قد سنّت أيضا السبيل لتخريج المسائل على أصول مالك²⁵.

7- محنة المدونة

لقد تعرّضت المدونة في أيام حكم الموحّدين إلى محنة عظيمة، حيث سعى الخليفة الموحي عبد المؤمن بن علي، المتوفى سنة (558هـ)، إلى صرف الفقهاء عنها، والاستعاضة عنها وعن غيرها من الأمهات وقال في محفل للفقهاء: "سمعنا أنّ عند القوم تأليفاً من هذه الفروع يسمونه الكتاب - يعني "المدونة" - وأنّهم إذا قال لهم قائل مسألة من السنّة ولم تكن

فيه أو مخالفة له قالوا: ما هي في الكتاب ... وليس ثم كتاب يرجع إليه إلا كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ثم بلغ الأمر بالموحدين إلى إحراق كتب المذهب بعد أن جرد ما فيها من الحديث والقرآن، فأحرق منها جملة في سائر البلاد، كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادير ابن أبي زيد، وتهذيب البراذعي، وواضحة ابن حبيب.²⁶ فأحرقت المدونة، وابتلى الفقهاء في ذلك أشد البلاء، ذلك أن الموحدين كان من أهدافهم القضاء على المذهب المالكي.

يقول عبد الواحد المراكشي عن أبي يوسف يعقوب الموحدي: "وكان قصده في الجملة هو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهرهما، وأظهره يعقوب هذا".²⁷

8- شروح المدونة

كثر في المدونة من تناولها بالشرح والتعليق والاختصار والتنبيه على مشكلاتها وتوضيحها. يقول الإمام أبو زهرة: جاء بعد ذلك فشرحوه ولخصوها وعلّقوا عليها ويظهر أن أول من حاول شرحها محمد بن سحنون، شرح منها أربعة كتب، منها كتاب المراجعة، واختصرها محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، وكان فقيها عالما حتى قال فيه الشيرازي: إنه يعرف بمالك الأصغر، وبقطب المذهب، ويقال: لولا الشيخان، والمحمدان، والقاضيان، لذهب المذهب، فالشيخان ابن أبي زيد وأبو بكر الأبهري، والمحمدان، محمد بن سحنون، ومحمد بن المواز المصري السكندري، والقاضيان أبو عبد الوهاب، وأبو الحسن ابن القصار البغداديان، ويظهر أن أبا زيد اختصرها وزاد بعض زيادة فيها، واختصرها أبو القاسم خلف ابن القاسم المعروف بابن البرادعي، ويكنى أيضا بأبي سعيد، وقد حذف ما زاده ابن أبي زيد وهكذا تولى الاختصار والتعليق والشروح في مختلف الأزمنة.²⁸

كما شرحها أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التتوخي له شرح عليها أسماء: "التنبيه على مسائل التوجيه".²⁹

وكذلك محمد بن علي بن عمر التميمي المازري له شرح عليها كذلك.³⁰

- أبو عبد الله محمد بن سليمان السطي.³¹

- أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيوري.³²

- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي صاحب المنتقى في الشرح الموطأ له شرح عليها ومختصر على مختصر سائلها.³³

- أبو علي سند بن عفاف بن إبراهيم الأسيدي له شرح عليها أسماها الطراز³⁴ .
- أبو حفص عمر المعروف بابن الحكار الصقلي له شرح عليها كذلك³⁵ .

9- ترتيب الروايات والأقوال في المدونة

لا خلاف بين جمهور الفقهاء من المالكية في أنّ رأي الإمام مالك رحمه الله يقدم على رأي غيره حيث إنّه إمام المذهب ومؤسّسه، ثمّ يقدّم قول ابن القاسم على قول غيره المذكور في المدونة، وذلك لأنّه صحب الإمام مالكا أكثر من عشرين سنة ولم يفارقه حتى مات ثم يقدّم قول غيره في المدونة على قول ابن القاسم في غير المدونة لأنّ المدونة تثبت ثبوتا صحيحا لاشكّ فيه. يقول الشيخ علي بن عبد الرحمن الطنجي أبو الحسن: قول مالك رحمه الله في المدونة أولى من قول ابن القاسم فيها، لأنّه الإمام الأعظم، وقول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها لأنّه أعلم بمذهب مالك رحمه الله، وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم في غيرها وذلك لصحّتها³⁶.

هذا الترتيب المذكور هو ما عليه جمهور المالكية، وجاء في التبصرة لابن فرحون ترتيب آخر غير مشهور عن أبي محمد صالح وهو :

يفتى بقول مالك رحمه الله في الموطأ.

2- فإن لم يجد فبقوله في المدونة.

3- فإن لم يكن لمالك قول فبقول ابن القاسم في المدونة.

4- فإن لم يكن لابن القاسم في المدونة فبقوله في غيرها.

5- فإن لم يكن فبقول الغير في المدونة.

6- فإن لم يكن فأقوال أهل المذاهب.

وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله ربّ العالمين.

الهوامش:

- 1/ محمد المختار محمد المامي، المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته خصائصه وسماته، إصدارات: مركز زايد للتراث والتاريخ، ط1، الإمارات العربية، العين، (1422هـ، 2002م)، (ص250).
- 2/ القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، ط2، تحقيق: محمد تاويت وآخرون، (1403 هـ، 1983 م)، (ج1، ص299).
- 3/ أحسن زقور، القواعد الفقهية المستنبطة من المدونة الكبرى، دار بن حزم، دط، الجزائر، دت (ج1، ص125).
- 4/ المصدر نفسه (ج1، ص125).
- 5/ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، دار الثقافة، دط، بيروت، لبنان، (1397هـ، 1977م)، تحقيق: إحسان عباس. (ج3، ص129).
- 6/ ترتيب المدارك (ج3، ص296).
- 7/ المصدر نفسه (ج3، ص297).
- 8/ المصدر نفسه (ج3، ص298).
- 9/ المصدر نفسه (ج3، ص298).
- 10/ الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، مطبعة السنة المحمدية، دط، دت، تحقيق: أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التتوخي (ج2، ص14).
- 11/ وفيات الأعيان (ج3، ص181)، ترتيب المدارك (ج3، ص296)، معالم الإيمان (ج2، ص16).
- 12/ ترتيب المدارك (ج3، ص299).
- 13/ ترتيب المدارك (ج3، ص299)، وفيات الأعيان (ج3، ص181).
- 14/ ترتيب المدارك (ج3، ص299)، معالم الإيمان (ج2، ص14).
- 15/ معالم الإيمان (ج2، ص17).
- 16/ المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته (ص248).
- 17/ ترتيب المدارك (ج3، ص299).
- 18/ المصدر نفسه (ج3، ص299).
- 19/ محمد إبراهيم حفاوي، الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين، دار السلام، ط3، مصر، القاهرة، الإسكندرية، (1430هـ، 2009م). (ص39).

- 20 / الحطّاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط3، بيروت، (1412هـ، 1992م). (ج1، ص34).
- 21 / ترتيب المدارك (ج3، ص300).
- 22 / القرطبي، المقدمات والمهدات، دار الغرب الإسلامي، ط1، د.ت. (ج1، ص44).
- 23 / مواهب الجليل شرح مختصر خليل (ج1، ص34).
- 24 / أبو زهرة، مالك حياته وعصره، مطبعة الإعتاد، د ط، مصر، (1946م)، الناشر، مكتبة الأنجلو المصرية (ص229).
- 25 / مالك حياته وعصره (ص235).
- 26 / القاضي عياض، التبيهات المستتبطة على الكتب المدونة والمختلطة، دار ابن حزم، ط1، بيروت، (1432هـ، 2001م)، تحقيق: محمد الوثيق، عبد المنعم حميتي (ج1، ص25).
- 27 / إبراهيم التتوخي، التبيه على مبادئ التوجيه، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، (1428هـ، 2007م)، تحقيق: محمد بلحسان (ج1، ص110).
- 28 / مالك حياته وعصره (ص235).
- 29 / محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، (1349هـ) (ص126).
- 30 / المصدر نفسه (ص127).
- 31 / المصدر نفسه (ص221).
- 32 / شجرة النور الزكية (ص116).
- 33 / ترتيب المدارك (ج8، ص124).
- 34 / شجر النور الزكية (ص125).
- 35 / المصدر نفسه (ص125).
- 36 / الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين (ص89).